

وخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي عز وجل  
رواه انس بن مالك رضي الله عنه في سنن أبي داود  
وقيل هو سنة عند أبي يوسف جازع عندهما  
كذا في الهداية أي لا يدع فاعله كما يبدع  
ما سح الخلقوم كذا في النهاية وذكر صاحب الجمع  
عند أبي يوسف فضيلة عندهما وذكر في المستصفي  
ناقلا عن فخر الإسلام أنه مستحب عند أبي حنيفة  
سنة عندهما لابي حنيفة رضي الله عنه أن السنة  
لاكمال الفرض في محله ودخل الحية ليس محل  
لإقامة فرض الغسل فلا يكون التحليل اكمالا  
فلا يكون سنة فيحمل ما روي على الاستحباب  
وكيفيته أن تخلل من حيث الأسفل إلى فوق كذا  
نقل عن شمس الأئمة الكردي رحمه الله قوله  
والأصابع أي وتحليل أصابع اليدين والرجلين  
سنة أيضا لقوله عليه السلام خللوا أصابعكم

أنه سنة

كما لا يتخللها فأرجحها وينبغي أن يكون فرضا أو  
ولجها نظرا إلى الأمر الآلهة تقاعد عن فائدة الفرض  
لما أنه من أخبار الأحاد ولا مدخل للجواب في الوضوء  
لما قلنا في أول هذا الفصل فتعين السنة ولأن  
التحليل اكمال الفرض الغسل في محله إذا ما بين  
الأصابع من أجزاء الرجل واليد وإبصال الماء  
الرجل الأجزاء فرض فتكون المبالغة في الإبصال  
تكميلا له فيكون سنة ومن هذا عرفت أنه  
إنما يكون سنة بعد وصول الماء حتى يكون  
اكمالا فاما قبل وصول الماء يكون فرضا والوعيد  
المذكور في الحديث متعلق بترك إبصال الماء  
قوله وغسل الأعضاء المفروضة في المرة الثالثة  
إنما قيد بالغسل احترازا عن مسح الرأس فإن تكراره  
بالمياه المختلفة بدعة عندنا وعند أبي حنيفة  
رضي الله عنه في غريب الرواية أنه سنة ذكره